السياسة اليابانية المعاصرة تجاه أفريقيا: السودان أنموذجا

م.م. مصطفى عبد الكريم مجيد

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

https://orcid.org/my-orcid?orcid=0000-0002-2552-3655

Mustafa.A.karim@nahrainuniv.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01112

الملخص:

تشكل السياسة اليابانية تجاه القارة الأفريقية أنموذجاً متكاملاً يجمع ما بين المصالح الاقتصادية والأبعاد الجيوسياسية فضلاً عن الالتزامات الإنسانية، اذ ان غياب الموروث الاستعماري في سياسة اليابان تجاه الدول الأفريقية منها السودان، دفع اليابان الى صياغة شراكات استراتيجية متعددة الأوجه والأبعاد اعتماداً على أدوات دبلوماسية غير تقليدية، والاعتماد على نهج تنموي قائم على أساس تعزيز المبادئ والمصالح المشتركة، واتخاذ التنمية المستدامة كمدخل مهم لتعزيز الحضور الياباني في القارة ولعل ما تقدم ينطبق بالضرورة على السودان كأنموذج للدراسة نظراً لمكانة السودان في التطور السياسي الياباني بحكم موقعه الاستراتيجي وامكاناته الاقتصادية والطبيعية.

الكلمات المفتاحية: السياسة اليابانية، أفريقيا، السودان، المصالح الاقتصادية.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

Contemporary Japanese Policy towards Africa: Sudan as a Model

Asst. lec. Mustafa Abdal Kareem Majeed

College of Political Science / University of Nahrain

https://orcid.org/my-orcid?orcid=0000-0002-2552-3655

Mustafa.A.karim@nahrainuniv.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01112

Abstract:

Japanese policy toward the African continent constitutes a comprehensive model that combines economic interests, geopolitical dimensions, and humanitarian commitments. The absence of a colonial legacy in Japan's policy toward African countries, including Sudan, has prompted Japan to formulate multifaceted and multidimensional strategic partnerships, relying on unconventional diplomatic tools and developing an approach based on promoting mutual principles and interests. It also adopts sustainable development as an important approach to strengthening Japan's presence on the continent. The abovementioned is necessarily applied to Sudan as a model for study, given its position in Japanese political development, given its strategic location and economic and natural resources.

Keywords: Japanese policy, Africa, Sudan, economic interests.

المقدمة:

في العقود الأخيرة، شهدت السياسة اليابانية تحولات ملحوظة في اتجاهاتها الخارجية، لاسيما نحو القارة الأفريقية، التي باتت تمثل إحدى أولويات طوكيو في إطار سعيها لتوسيع نفوذها الدولي، وتعزيز حضورها في النظام العالمي متعدد الأقطاب. فقد أدركت اليابان أن أفريقيا لم تعد مجرد قارة تعاني من الفقر والنزاعات، بل أصبحت فضاءً واعدًا للتنمية الاقتصادية، وبيئة جيوسياسية نشطة يتزايد فيها التنافس الدولي، لاسيما من القوى الصاعدة مثل الصين والهند، فضلاً عن القوى التقليدية كفرنسا والولايات المتحدة الامريكية. في هذا السياق، برزت الحاجة لدى اليابان إلى تطوير مقاربات جديدة وفعّالة لتعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية، من خلال الجمع بين الدبلوماسية السياسية والتعاون الاقتصادي والمساعدات الإنمائية.

وفي قلب هذه الاستراتيجية الأفريقية، يبرز السودان دولة محورية تحظى باهتمام خاص من صناع القرار في طوكيو. ويرجع ذلك إلى موقع السودان الاستراتيجي الذي يربط شمال القارة بجنوبها، فضلاً عن إمكاناته الاقتصادية، لاسيما في مجالات الزراعة والطاقة والمعادن. وعلى الرغم من التحديات التي واجهها السودان بسبب النزاعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي، فإن اليابان حرصت على الحفاظ على حضورها فيه، سواء عبر المساعدات الإنسانية أو من خلال مشاريع التنمية التي تنفذها وكالة التعاون الدولي اليابانية.(JICA)

كما يعكس التوجه الياباني نحو السودان مزيجًا من الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والاستراتيجية، ضمن إطار أوسع من التفاعل الياباني مع القارة الأفريقية. ومن هنا، تأتي دراسة "السياسة اليابانية المعاصرة تجاه أفريقيا: السودان أنموذجًا"، باعتبارها مدخلاً لفهم الكيفية التي تسعى بها اليابان إلى بناء شراكة متعددة الأبعاد مع دول القارة، والمصالح التي تدفعها إلى التموقع في فضاء جيوسياسي يتسم بتعقيدات وتشابكات متزايدة. ويهدف هذا البحث إلى تحليل الآليات والمحددات التي تحكم السياسة اليابانية في السودان، وبيان أبعادها التنموية والإنسانية، واستكشاف مدى توافقها مع أهداف اليابان الاستراتيجية في أفريقيا كلها.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في مجموعة من الأبعاد الأكاديمية والسياسية، يمكن إبرازها على النحو الآتي:

1. يسهم البحث في دراسة وتحليل السياسة اليابانية في النظام الدولي كونها تمثل دولة آسيوية كاليابان، ودورها المتنامي في القارة الأفريقية، خارج الأطر التقليدية التي غالبًا ما تركز على الفواعل الغربية أو الصينية. كما يقدّم إطارًا تحليليًا لفهم طبيعة وأبعاد السياسة اليابانية الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.
2. فهم طبيعة السياسات اليابانية وكيفية ترجمتها إلى ممارسات ميدانية تتعلق بالتنمية والمساعدات، ولاسيما في الدول ذات الأوضاع الانتقالية أو الخارجة من نزاعات. ويكشف عن الأدوات التي توظفها اليابان لتحقيق أهدافها الاستراتيجية دون اللجوء إلى التدخل السياسي أو العسكري.
3. محاولة تفسير التوجهات الجديدة لليابان تجاه أفريقيا، من حيث محاولتها تعزيز نفوذها السياسي وموازنة الدور الصيني والغربي، لا سيما في دول حيوية كساحة السودان الذي يملك موقعًا استراتيجياً مهماً بين القرن الأفريقي وشماله.

أهداف البحث:

تتحدد أهداف البحث في مجموعة أهداف تتمثل بما يلي:

1. تحليل الاستراتيجيات والسياسات التي تتبناها اليابان في تعاملها مع القارة الأفريقية، مع التركيز على الأسس والمرتكزات التي تقوم عليها تلك السياسة.

2. استكشاف دور اليابان في تمويل المشاريع الإنمائية في السودان، مع التركيز على دعمها للمجالات الحيوية مثل الزراعة، البنية التحتية، والتعليم.
3. تقديم فهم عميق لأسباب ودوافع تدخل اليابان في السودان، وتحليل أبعاد ذلك التدخل سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، مع مراعاة الأهداف الإستراتيجية التي تسعى اليابان لتحقيقها في المنطقة.
4. تقييم التحديات التي تواجه التعاون بين البلدين، ودراسة الفرص المستقبلية الممكنة لتعزيز تلك العلاقات في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية في السودان.

إشكالية البحث:

في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، وتصاعد التنافس الدولي على القارة الأفريقية، تسعى اليابان إلى إعادة صياغة سياستها الخارجية تجاه أفريقيا بما ينسجم مع مصالحها الاستراتيجية ويعزز حضورها في الساحة الدولية. وقد شكل السودان أنموذجاً مهماً في هذا السياق نظراً لموقعه الجغرافي الحيوي، وموارده الطبيعية الغنية، وظروفه السياسية والاقتصادية المتغيرة، مما يجعل منه ساحة اختبار فعلي للسياسات اليابانية في القارة.

من هنا، تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف تنعكس محددات وأهداف السياسة اليابانية المعاصرة في أفريقيا على علاقتها مع السودان، وما هي الأبعاد التنموية والاستراتيجية لهذا الانخراط؟

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل السياسة اليابانية تجاه السودان والقارة الأفريقية بشكل عام. سيتم من خلاله جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالسياسة اليابانية، ودراسة أبعادها الاقتصادية والسياسية في إطار العلاقات الثنائية بين اليابان والسودان. يتضمن هذا المنهج وصفاً دقيقاً للسياسات اليابانية ومن ثم تحليل تلك السياسات في ضوء المعطيات الحالية، كما يستخدم البحث المنهج التاريخي لاستعراض تطور العلاقات بين اليابان والسودان على مر العقود. سيتم الرجوع إلى الفترات المختلفة لتوثيق التغيرات في السياسة اليابانية تجاه السودان وتحليل السياقات التاريخية التي أثرت في تطور هذه العلاقات، بدءاً من تأسيس العلاقات الدبلوماسية في الستينيات حتى الوقت الحاضر.

هيكلية البحث:

انطلاقاً من إشكالية وفرضية البحث، فقد تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول الخلفيات التاريخية للعلاقات اليابانية – الأفريقية وأهدافها، في حين تناول المبحث الثاني صور التعاون الدولي بين اليابان وأفريقيا وآلياته، اما المبحث الثالث فقد تناول السياسة اليابانية تجاه السودان كأنموذج للدراسة.

المبحث الأول: طبيعة سياسة اليابان تجاه أفريقيا.

يتناول المبحث الأول الجذور التاريخية للعلاقات بين اليابان والدول الأفريقية، مستعرضًا تطورها منذ بدايات القرن العشرين. كما يسلط الضوء على الأهداف السياسية والاقتصادية والإنسانية التي سعت اليابان إلى تحقيقها من خلال هذه العلاقات.

المطلب الأول: جذور العلاقات اليابانية الأفريقية:

تعود بدايات العلاقات اليابانية الأفريقية إلى عشرينيات القرن العشرين، وتحديدًا عام 1928 عندما أقامت اليابان أولى علاقاتها الدبلوماسية مع مصر. إلا أن هذه العلاقات ظلت محدودة النطاق حتى أواخر الخمسينيات، حيث بدأت اليابان في إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأفريقية المستقلة حديثًا مع تنامي حركات التحرر. وشهدت بداية السبعينيات تحوّلًا لافتًا، إذ كثّفت اليابان من حضورها الدبلوماسي في القارة، وتوج ذلك بافتتاح أول قنصلية لها عام 1981 في كيب تاون بجنوب أفريقيا. وفي السياق ذاته، ارتفعت قيمة المساعدات اليابانية المقدمة لأفريقيا من نحو 8,43 ملايين دولار عام 1970 إلى أكثر من 271 مليون دولار بحلول عام 1980، كما سعت اليابان إلى إنشاء مشاريع تنموية في القارة. ومع ذلك، فقد اتسمت الاستثمارات اليابانية بالحذر، واقتصرت بشكل أساسي على الدول التي تمتلك موارد أولية.[i].

وابتداءً من عام 1977، بدأت اليابان تؤدي دوراً بارزاً كإحدى الدول الرئيسة المانحة للمساعدات الرسمية للدول الأفريقية، وذلك من خلال تنفيذ برنامج يهدف إلى مضاعفة حجم المساعدات دعماً لمسيرة التنمية في القارة [ii]. وقد بلغ إجمالي مساهمات اليابان خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2000 نحو 600 مليون دولار[iii].

نتيجة للتطورات والمتغيرات الدولية، تحوّل نمط التنافس في أفريقيا من طابعه الأيديولوجي التقليدي إلى صراع اقتصادي وسياسي، وذلك مع احتفاظ القوى التقليدية والفاعلين الجدد بقدرتهم على خوض غمار التنافس عبر الوسائل العسكرية والمواجهات الحربية عند الضرورة، فقد أثرت المتغيرات الدولية، وعلى رأسها انتهاء الصراع الأيديولوجي وتحوّل التركيز العالمي نحو التنافس الاقتصادي مع مطلع التسعينيات، في إعادة تشكيل توجهات اليابان، إذ بدأت تتخذ مبادرات سياسية واقتصادية أكثر فاعلية تجاه القارة الأفريقية، التي كانت حتى ذلك الحين تُعد منطقة هامشية ضمن أولويات السياسة الخارجية اليابانية.[iv]

كما توفرت مجموعة من الظروف التي ساعدت على تعزيز التغلغل الآسيوي، ولاسيما الياباني، في القارة الأفريقية، وكان من أبرزها مسألة "المشروطية السياسية" التي اعتمدتها الدول الغربية المانحة، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، في ربط مساعداتها بشروط سياسية واقتصادية. وقد تزامن ذلك مع تراجع حجم هذه المساعدات، الأمر الذي دفع العديد من الدول الأفريقية، فضلا عن شروعها في تنفيذ إصلاحات ديمقراطية، إلى البحث عن شركاء بديلين لتغطية حصولها على المساعدات الموعودة بالقدر الكافي (v)، في إطار الجيل الثاني من المشروطية خلال المدة نفسها، إذ أصبح التهديد بقطع المساعدات أو تنفيذ ذلك فعلياً أداةً لفرض العزلة والضغط على الأنظمة التي لا تلتزم بالنموذج الديمقراطي الغربي، فيما عُرف لاحقاً بـ "المشروطية السياسية". ونتيجة لذلك، شهدت القارة الأفريقية في مطلع التسعينيات تراجعًا ملحوظًا في حجم المساعدات الغربية المقدمة لها .(vi)

أما فيما يتعلق بمسألة "التدخل"، فقد استطاعت اليابان الاستفادة من الحساسية التي تبديها الدول الأفريقية تجاه التدخلات الغربية في شؤونها الداخلية، ما جعل العديد من هذه الدول أكثر ترحيبًا وتيسيرًا للاستثمارات الآسيوية. ويعود ذلك إلى أن الشريك الآسيوي، وفي مقدمته اليابان، يتبنى مقاربة تقوم على الإدراك الاقتصادي القائم على تحقيق المنفعة المتبادلة، بخلاف الشريك الغربي الذي غالبًا ما يرتكز على منظور سياسي يتسم بالتدخل في الشؤون الداخلية، بما في ذلك القضايا السيادية، وهو ما دفع العديد من الدول الأفريقية إلى اعتبار هذا السلوك امتدادًا لحالة استعمار جديد في ظل النظام العالمي الجديد.[vii]

ومما تقدم، يمكن القول إن جذور العلاقات اليابانية الأفريقية تعود إلى بدايات القرن العشرين، لكنها لم تشهد تفعيلًا فعليًا إلا مع تصاعد حركات التحرر واستقلال الدول الأفريقية. وقد شكلت التحولات الدولية فرصة لليابان لتعزيز حضورها السياسي والاقتصادي في القارة.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

المطلب الثاني: أهداف السياسة اليابانية في القارة الأفريقية

تعد اليابان منذ بداية التسعينيات من أبرز الدول المانحة للمساعدات في القارة الأفريقية، إلا أن الدافع الاقتصادي يبقى المحرك الأساس لاستراتيجيتها في المنطقة. فالقارة الأفريقية تمثل مصدرا غنيا بالطاقة والموارد الطبيعية التي تفتقر إليها اليابان بسبب محدودية ثرواتها المحلية، في الوقت الذي تُعد فيه واحدة من أكبر القوى الصناعية عالميا. ويتضح ذلك من خلال تحليل وارداتها التي تتركز على موارد حيوية مثل النفط والغاز الطبيعي، والمعادن كالحديد والفوسفات وغيرها.[viii]

إنّ تزايد الاهتمام والتنافس الدولي على القارة الأفريقية لا يعود إلى كونها مصدراً رئيساً للطاقة، بل أيضًا لمختلف الثروات الطبيعية. فأفريقيا تُنتج نحو 3% من اجمالي البترول العالمي، وأكثر من 8% من الغاز الطبيعي، إضافة إلى حوالي 55% من الذهب والكوبالت، فضلاً عن امتلاكها احتياطات كبيرة من الموارد الطبيعية الأخرى، ما يجعلها منطقة استراتيجية ذات أهمية متصاعدة على الساحة الدولية.[ix] مما أدى الى تصاعد الاهتمام الياباني بأفريقيا، إلى جانب التنافس الدولي الحاد حولها، لعظم تلك العوامل الاستراتيجية، أبرزها:

أولاً: الموقع الجيوسياسي، حيث تتمتع القارة الأفريقية بمواقع استراتيجية ومعابر تجارية وموانئ بحرية تطل على المحيطين الأطلسي والهندي، مما يمنحها أهمية كبيرة على مختلف المستويات.

ثانياً: منابع الطاقة، إذ شهدت أفريقيا مؤخرًا اكتشافات نفطية متزايدة، ما يُعد فرصة ثمينة لليابان في إطار سعيها لتأمين احتياجاتها من الطاقة. وتُسهم أفريقيا بنسبة كبيرة من الإنتاج النفطي العالمي وفقاً للجنة الأفريقية للطاقة (2005م)، فيما تشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن احتياطي النفط الخام في القارة يُشكّل نحو 10% من الاحتياطي العالمي، ويتركز بشكل خاص في غرب أفريقيا، منطقة البحيرات العظمى، وشمال القارة. كما تحتوي على ما يقارب 8% من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية.[x]

ثالثاً: تعد قارة أفريقيا سوقاً استهلاكية واسعة، حيث أن قارة أفريقيا أكبر قارة من حيث عدد السكان، ما يجعلها وجهة واعدة لتصريف المنتجات وتعزيز النفوذ الاقتصادي.

رابعاً: الحد من الطموح الصيني على المستويين الإقليمي والدولي، فعلى الرغم من أن التعاون الاقتصادي قد يُسهم في تخفيف حدة التنافس السياسي والدبلوماسي بين اليابان والصين، إلا أن هذا لا يلغي واقع الصراع بين الطرفين، لاسيما في ظل سعي كل منهما إلى تعزيز نفوذه الدولي، والحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وهو ما يجعل من أفريقيا ساحة محورية لهذا التنافس الاستراتيجي.[xi]

لذلك أصبحت القارة الأفريقية تشكّل بيئة جذابة للاستثمار الأجنبي، وهو ما يفسر موجة التدافع الجديدة نحو مواردها الطبيعية. وتُظهر بيانات الاستثمار العالمي تزايداً ملحوظاً في حدة التنافس بين الشركات الكبرى من مختلف الدول، سواء الأوروبية أو الأمريكية أو الصينية أو اليابانية، في إطار سعيها لاقتسام ما يُعرف بـ"الكعكة الأفريقية".(xii)

وأظهرت نتائج مسح أجرته هيأة التجارة الخارجية اليابانية (JETRO) على الأسواق الأفريقية وجود دافعية قوية لدى الشركات اليابانية لتوسيع أنشطتها في القارة. وقد شمل المسح، الذي أُجري في الفترة من 28 سبتمبر إلى 10 نوفمبر 2015، في 24 دولة أفريقية من بينها جنوب أفريقيا، مصر، المغرب، كينيا، نيجيريا، وكوت ديفوار. وشاركت في المسح 228 شركة، ما يمثل 64.4% من إجمالي 354 شركة يابانية تنشط في أفريقيا. ومن بين هذه الشركات، عبّرت 55.6% عن نيتها توسيع أعمالها خلال عام أو عامين، فيما توقعت 52.3% تحقيق فائض مالي، بينما رجحت 41% تحسن الأداء خلال عام 2016.(xiii)

المبحث الثاني: صور التعاون الدولي الياباني الأفريقي.

يتناول هذا المبحث صور التعاون الدولي بين اليابان والدول الأفريقية، مسلطًا الضوء على الأبعاد السياسية والاقتصادية والإنمائية التي

تعكس تطور العلاقات بين الطرفين. كما يستعرض الآليات والمبادرات التي اعتمدتها اليابان لتعزيز شراكتها مع القارة في مختلف المجالات.

المطلب الأول: نماذج التعاون الياباني الأفريقي:

أولا: التعاون الياباني الجزائري: تُعد العلاقات الثنائية بين الجزائر واليابان علاقات متميزة تعود إلى ما قبل استقلال الجزائر، وقد تعززت بشكل أكبر خلال سبعينيات القرن الماضي[xiv]، حيث ساهمت اليابان في دعم الاقتصاد الجزائري، من خلال مشاريع استراتيجية مثل إنشاء مصفاة تكرير النفط في مدينة أرزيو، التي تُعد من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني. وتشمل آفاق التعاون بين البلدين مجالات متعددة، أبرزها الطاقات المتجددة، من خلال مشروع "SSP" لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، التي تتوفر الجزائر على إمكانات كبيرة منها. كما تجسد شراكة مجمع سوناطراك مع شركة "JGC" اليابانية، أنموذجاً ناجحاً في تعزيز القدرات الإنتاجية. وتدعم اليابان جهود الجزائر في تنويع اقتصادها وتقليص الاعتماد على النفط، في حين تبدي شركات صناعة السيارات والتجهيزات الكهرومنزلية اليابانية اهتماماً متزايداً بالسوق الجزائرية، نظراً لأهميتها في القارة الأفريقية. ومن أبرز رموز التعاون بين البلدين كذلك، مساهمة اليابان في مشروع الطريق السيار شرق–غرب، الذي يُعد من أكبر المشاريع التنموية في البلاد.[xv]

ثانيا: التعاون الياباني التونسي: أبدت اليابان اهتماماً كبيراً بالتطورات السياسية والاقتصادية في تونس، ولا سيما بنجاح مسارها الديمقراطي، معتبرة أن تونس تمتلك المقومات والإمكانات التي تؤهلها لأن تكون أنموذجاً يُحتذى به في العالمين العربي والأفريقي. وخلال زيارة رئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، أكيهيكو تاناكا، عام 2014، أعلنت اليابان عن استعدادها لدعم مجموعة من المشاريع التنموية في تونس. وقد تم بالفعل توقيع اتفاقيتين للتمويل بين البلدين، تشمل الأولى مشروع محطة توليد الكهرباء في برادس بقيمة 560 مليون دينار تونسي، والثانية مشروع حماية حوض وادي مجردة من الفيضانات بقيمة 160 مليون دينار تونسي، إلى جانب تمويل مشروعات أخرى في مجالات الزراعة، والتعليم، والبنية التحتية، والصيد البحري، خلال عام 2015.[xvi]

ثالثا: التعاون الياباني المغربي: يتسم التعاون الاقتصادي بين المغرب واليابان بالدينامية والإسهام الفعّال في دعم المشاريع الاستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي في المملكة. وقد أنجزت اليابان عدة مشاريع فلاحية مهمة، من أبرزها مشروع الري الدائري بمنطقة عبدة (الوكالة الشطر الثاني)، الذي شمل تهيأة نحو 19,000 هكتار بتكلفة تقارب ملياري درهم. كما دعمت اليابان المشاريع المحلية الصغيرة من خلال برنامج الهبات، حيث قدمت تمويلاً بقيمة 10 ملايين درهم لمنظمات غير حكومية لإعادة تأهيل الآبار بإقليم تافيلالت، وتطوير شبكات الري التقليدي، وترصيف الطرق القروية، وتحسين ظروف عيش النساء. وفي المجال الصناعي، ساهمت اليابان في تعزيز الاستثمار من خلال إنشاء شركة "Furukawa Electric" مصنعاً للكابلات والألياف البصرية بمدينة طنجة، باستثمار بلغ 8 ملايين دولار. كما تشهد العلاقات بين البلدين زخماً متزايداً من خلال تبادل الزيارات الرسمية وتوسيع آفاق التعاون التقني.[xvii]

رابعا: التعاون الياباني المصري: يعد الاستثمار الياباني في مصر من أكبر الاستثمارات في قارة أفريقيا، لاسيما بين عامي 2008 و2014، حيث وصل عدد الشركات اليابانية العاملة في مصر إلى 61 شركة. إذ من أبرز المشاريع اليابانية في مصر مشروع تنمية وتطوير قناة السويس، بالإضافة إلى مساعٍ لزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية واستخراج الغاز الطبيعي من السواحل المصرية. شركات يابانية مثل "ميتسوبيشي" و"هيتاشي" تبدي اهتمامًا خاصًا بمشاريع المياه والصرف الصحي. كما تعمل شركة "ميتسوبيشي" على مشروع إنشاء محطة لتوليد الطاقة من الفحم بتكلفة تقدر بحوالي 2.5 مليار دولار، إلى جانب مشروع الخط الرابع لمترو الأنفاق، فضلاً عن اهتمامها بمشاريع طاقة الرياح في خليج

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

السويس.[xviii]

خامسا: التعاون الياباني في جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية: تولي اليابان اهتمامًا كبيرًا بتخصيص المساعدة للمنطقة الواسعة بين أفريقيا الشمالية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والتي تضم دولًا مثل مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد، السودان، وليبيا. وقد أعلنت اليابان عن تقديم 750 مليون يورو على مدار خمس سنوات لدعم استقرار الوضع في منطقة الساحل الأفريقي، بهدف طمأنة الشركات اليابانية التي تهتم بالأسواق الأفريقية. ستوجه هذه المساعدات لتعزيز الحماية الاجتماعية، مع التركيز على إنتاج الغذاء والتعليم والصحة، ودعم النساء والشباب، مما يساهم في استعادة الأمل بالتنمية الاقتصادية في المنطقة واستقرارها. بالإضافة إلى ذلك، تقدم اليابان دعمًا خاصًا لمساعدة دول المنطقة في مكافحة الإرهاب وحفظ الأمن، من خلال تدريب 2000 شخص على مكافحة الإرهاب وحفظ الأمن.[xix]

المطلب الثاني: آليات التعاون الياباني الأفريقي:

في سياق التنافس الدولي المتزايد على القارة الأفريقية، يرى المفكر الأفريقي علي مزروعي أن العولمة ترتبط بشكل وثيق بتفاقم نهب واستغلال ثروات أفريقيا. ويشدد على ضرورة أن تتخذ دول القارة مجموعة من الإجراءات لمواجهة هذا الاستغلال المستمر، وللتصدي لعملية تهميش أفريقيا في الساحة الدولية. من أبرز هذه الإجراءات:[xx]

1. الاستفادة من برامج التنمية التي تقدمها الدول الخارجية، والاستفادة القصوى من الفرص التي توفرها هذه البرامج بدلاً من إضاعتها.
2. تفعيل دور الشعوب الأفريقية في عملية صنع القرار، من خلال إشراكها في رسم السياسات، وعدم اقتصار هذه السياسات على النخب الحاكمة التي تسعى في أغلب الأحيان لتحقيق مصالحها الشخصية، وتدين بولائها للأطراف الخارجية.
3. تفعيل النشاط الإقليمي داخل القارة الأفريقية يتطلب تشجيع وتعزيز العلاقات البينية بين التكتلات الإقليمية المختلفة، مثل الاتحاد الأفريقي، والهيأة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، ومجموعة دول الساحل والصحراء، وغيرها. هذا التعاون يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي، ويساعد على خلق بيئة موحدة تشجع على تبادل الموارد والتكنولوجيا وتطوير البنية التحتية، مما يسهم في تعزيز استقرار القارة وتقويتها أمام التحديات العالمية.
4. تنويع شبكة العلاقات الخارجية يعد خطوة استراتيجية هامة لأفريقيا، حيث يساعد على فتح أبواب الخيارات أمامها بشكل أكبر ويمنحها القدرة على اختيار البديل الأفضل. من خلال تعزيز العلاقات مع دول ومنظمات متعددة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، يمكن لأفريقيا تقليل اعتمادها على قوة أو جهة واحدة، وبالتالي توسيع فرص التعاون في مجالات مثل التجارة، التكنولوجيا، الاستثمار، والتمويل، ما يعزز قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة ويزيد من استقلالية قرارها السياسي والاقتصادي.
5. الاعتماد على عقد مؤتمرات وقمم بين الأطراف المتنازعة على القارة تعد وسيلة فعالة لتحفيز الحوار والتعاون بين هذه الأطراف. من خلال تنظيم هذه اللقاءات، يمكن دفع الدول والشركات الكبرى إلى اتباع "الاستراتيجيات التعاونية" بدلاً من الاستراتيجيات التنافسية التي غالباً ما تضر بمصالح القارة الأفريقية. هذه الاستراتيجيات التعاونية تشجع على مشاركة الموارد والتكنولوجيا وتحقيق المنافع المشتركة، مما يسهم في تحقيق استقرار وتنمية مستدامة للقارة، بدلاً من تعميق التنافس والصراع الذي يؤدي إلى استغلالها.

وهنا تحركت اليابان لتعزيز دورها في أفريقيا من خلال مبادرة "تيكاد" (مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية) التي بدأت في عام 1993. اذ عُقد المؤتمر الأول في طوكيو، وكان يهدف إلى تعزيز التعاون بين اليابان وأفريقيا لتحقيق تنمية شاملة في القارة. انطلقت الفكرة لمؤتمر سياسي لدعم التعاون الثنائي، ثم تطورت لتتحول إلى تضامن حقيقي بين المجتمع الدولي وأفريقيا. خصصت اليابان مبلغ 700 مليون

دولار على شكل هبات لدعم التنمية الاقتصادية في أفريقيا، بالإضافة إلى 300 مليون دولار لدعم اقتصاد أفريقيا جنوب الصحراء. ومن المهم أن نلاحظ أن المؤتمر الأول تم تنظيمه من قبل اليابان والأمم المتحدة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد تم الاتفاق على أن يُعقد المؤتمر كل خمس سنوات.[xxi]

وبعد المؤتمر الأول لمبادرة "تيكاد"، تم عقد المؤتمر الثاني في عام 1998، حيث تم اعتماد خطة عمل طوكيو التي ركزت على قضايا حيوية تتعلق بالتنمية الاجتماعية في أفريقيا. كانت الخطة تهدف إلى تقليص عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015، وتقليص معدلات الأمية إلى نصف المعدلات المسجلة في عام 1990 بحلول عام 2005، بالإضافة إلى خفض معدلات وفيات الأطفال وتوفير المياه الصالحة للشرب. تم تخصيص مبلغ 750 مليون دولار كمساعدات اقتصادية لدعم دول القارة في مواجهة هذه التحديات.[xxii]

وفي سبتمبر 2003، عُقد المؤتمر الثالث لمبادرة "تيكاد" في طوكيو، اذ أعلن رئيس الوزراء الياباني عن السياسة اليابانية الجديدة تجاه أفريقيا قائلاً إن القرن الواحد والعشرين سيكون قرن أفريقيا. شارك في المؤتمر 89 دولة، منها 49 دولة أفريقية، بالإضافة إلى الجهات المانحة وحوالي خمسين منظمة أفريقية ودولية. خصصت اليابان مليار دولار لتمويل برامج صحية وإنسانية في القارة، كما سعى المؤتمر إلى تحفيز المجتمع الدولي لدعم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.[xxiii]

وفي عام 2019 عقد مؤتمر تيكاد ويمثل مؤتمر الشراكة اليابانية الأفريقية لعام 2019 فرصة لتعزيز التعاون بين أفريقيا واليابان، خاصة في ظل رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي. "تيكاد" هو اختصار لمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا، ويعد منتدى دوليًا يركز على دعم تنمية القارة بمشاركة واسعة من المنظمات المختلفة ورجال الأعمال. في النسخة الحالية، تم التركيز بشكل خاص على دور الاستثمار والقطاع الخاص. عقدت قمة الشراكة اليابانية الأفريقية "تيكاد" في اليابان في الفترة من 28 إلى 30 أغسطس 2019، حيث تم تناول مواضيع هامة تتعلق بالنهوض بتنمية أفريقيا من خلال تعزيز دور الشعوب والتكنولوجيا والابتكار.[xxiv]

ومما تقدم يتضح أن آليات التعاون الياباني الأفريقي تعد أساسًا لتعزيز التنمية المستدامة في القارة من خلال دعم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر مبادرة "تيكاد" أنموذجًا رئيسيًا في تعزيز الشراكات المتعددة الأطراف لتحقيق أهداف التنمية الشاملة في أفريقيا.

المبحث الثالث: السياسة اليابانية تجاه السودان:

يتناول هذا المبحث السياسة اليابانية تجاه السودان، اذ تركز اليابان على تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع السودان من خلال دعم مشروعات التنمية الإنسانية والاقتصادية. كما تسعى اليابان إلى المساهمة في استقرار المنطقة من خلال تعزيز التعاون في مختلف المجالات.

المطلب الأول: تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين اليابان والسودان

تشير العلاقات اليابانية السودانية إلى الروابط الثنائية التي نشأت بين البلدين منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية في عام 1960، عقب استقلال السودان عن الاستعمار البريطاني. وقد اتسمت هذه العلاقة بتقديم اليابان مساعدات اقتصادية وتنموية متنوعة للسودان، في حين وفر السودان لليابان موارد طبيعية مهمة مثل النفط والبذور الزيتية. ومع ذلك، شهدت هذه العلاقات بعض التوترات نتيجة الانتقادات الدولية الموجهة إلى السودان بشأن سجل حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بمعاملة الأقليات في مناطق مثل دارفور.[xxv]

ومنذ السبعينيات، قدمت اليابان مساعدات مالية وتقنية للسودان عبر الوكالة اليابانية للتعاون الدولي(JICA) ، شملت مشاريع في مجالات التعليم والزراعة والصحة. ومن أبرز المساعدات دعم تحسين نظم الري، وتوفير مياه الشرب، والتدريب المهني. وقد ازدادت هذه المساعدات بشكل خاص بعد توقيع اتفاق السلام الشامل في 2005.[xxvi]

أما اقتصاديا، السودان التي كانت خاضعة للحكم الثنائي حتى الأول من كانون الثاني ١٩٥٦ فإن علاقتها الاقتصادية أخذت بالتصاعد

التدريجي حتى عام ١٩٧٣. إذ ارتفعت قيمة الصادرات اليابانية إليها من ١٢,٧٧٦ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ٢٨٬٩٥١ مليون دولار عام ١٩٧٣، في حين بلغت استيراداتها منها ٣٠٬٠٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ ثم إلى ٥١٬٩٣٣ مليون دولار عام ١٩٧٣. أما أهم الصادرات اليابانية إلى السودان فهي المنسوجات والورق والأنابيب والإطارات والمنتجات المعدنية والأجهزة الدقيقة، أما الاستيرادات فهي القطن والزيوت النباتية وبذور السمسم والفول السوداني وكمية محدودة من النفط الخام[xxvii] ، إذن فتمثل صادرات السودان لليابان أساسا في المواد الخام مثل النفط قبل انفصال جنوب السودان، والبذور الزيتية والسمسم. في المقابل، تستورد السودان المنتجات اليابانية كالمعدات الميكانيكية والسيارات. وقد تراجع حجم التبادل التجاري بعد عام 2011 بسبب فقدان السودان لمعظم موارده النفطية، إلا أن اليابان أبقت على برامج الدعم التقني والمساعدات الغذائية.[xxviii]

وعملت اليابان على تقديم الدعم لمواطني القارة خلال الأزمات السياسية والكوارث الطبيعية وظهر ذلك خلال استقلال جنوب السودان في عام ٢٠١١م، وحرص طوكيو على دعم إعادة بناء الدولة، من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والمنظمات الدولية، في مجالات مثل تطوير البنية التحتية، وتطوير الصناعات البديلة والمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتعزيز الحكم الرشيد. حتى بعد تدهور الوضع الأمني في جنوب السودان عام ٢٠١٣ م إذ ظلت اليابان تتعاون مع المجتمع الدولي لتقديم الدعم وبناء السلام في البلاد من خلال الهيأة الحكومية للتنمية إيجاد الواقعة بشرق أفريقيا.[xxix]

ورغم الطابع الإيجابي للعلاقات، إلا أن سجل السودان في مجال حقوق الإنسان، خاصة في إقليم دارفور، أثر على العلاقة الثنائية، اذ عبرت اليابان أكثر من مرة في المحافل الدولية عن قلقها إزاء الانتهاكات، وربطت في بعض الأحيان تقديم مساعدات جديدة بتحسن الأوضاع الحقوقية. ومع ذلك، لم تصل العلاقات إلى القطيعة، بل حافظت طوكيو على مستوى معين من الدعم الإنساني، بعد ثورة ديسمبر 2018 وما نتج عنها من الإطاحة بنظام الرئيس عمر البشير في ابريل 2019، فأعادت اليابان تأكيد دعمها الانتقال الديمقراطي في السودان، وشاركت في مؤتمرات دعم السودان، بما في ذلك مؤتمر برلين 2020، مؤكدة استعدادها لتعزيز الاستثمارات والتعاون التقني. كما قدمت دعماً إضافياً لمكافحة جائحة كورونا، وللمجالات الحيوية كالتعليم والصحة.[xxx]

المطلب الثاني: أبعاد السياسة اليابانية في السودان.

تركز اليابان في سياستها الخارجية على سياسة المساعدات الرسمية (ODA) والقروض الاستثمارية في علاقاتها مع الدول النامية، حيث بدأت وزارة الخارجية اليابانية في تقديم المساعدات الرسمية منذ سنة 1954. تتيح هذه المساعدات لليابان التأثير في الدول المستقبلة حيث تضع اليابان مجموعة من الشروط للاستفادة من المزايا الاقتصادية التي تقدمها، التي تتمحور في مجموعة من السياسات الليبرالية المتعلقة بتحرير وخصخصة الاقتصاد، والحكم الديمقراطي واحترام الحقوق الفردية، فالاشتراطية مفهوم أساسي في التحليل الليبرالي للعلاقات الدولية، وهذا لفهم الطريقة التي تؤثر بها الدول والمؤسسات الدولية في الدول النامية.[xxxi]

وقبل افتتاح مكتب وكالة التعاون الدولي اليابانية (جايكا) في الخرطوم، اضطلعت اليابان بدور فعّال في دعم التنمية في السودان، من خلال تنفيذ العديد من المشاريع التي تندرج ضمن ثلاثة محاور رئيسية: ترسيخ السلام، تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتنويع الصناعات. وقد جسّد هذا الدعم التزام اليابان بتقديم مساهمة نوعية ومستدامة في مسيرة التنمية السودانية. فعلى سبيل المثال، يُعد مشروع تطوير القدرات لإدارة نظام الري في ولاية نهر النيل أنموذجًا بارزًا لهذا التعاون، حيث ساهم في تحسين الإنتاجية الزراعية للمجتمعات المحلية. وتم ذلك من خلال إرسال خبراء يابانيين متخصصين، وتنفيذ سلسلة من برامج التدريب المهني التي ساعدت في بناء قدرات العاملين على تطوير نظام فعّال لتوفير المياه في المناطق الصحراوية، ما انعكس بشكل ملموس على جودة الزراعة واستدامتها.[xxxii]

وتستمر وكالة "جايكا" في لعب دور محوري في دعم السودان، من خلال مشاريع طويلة الأمد تركز على نقل المعرفة والتقنيات اليابانية،

وتوفير حلول عملية للتحديات التنموية. وتعكس هذه المشاريع الطابع المميز للتعاون الياباني، الذي يجمع بين الدعم التقني والميداني، والعمل المشترك مع المجتمع المحلي، بما يضمن استمرارية الأثر وفاعلية النتائج. هذا النهج الياباني يضع السودان ضمن أولويات التعاون الدولي، ليس فقط من منظور الإغاثة والمساعدات، وإنما من باب الشراكة الحقيقية في التنمية. وقد ساهم ذلك في تعزيز مكانة اليابان كشريك موثوق به لدى الحكومة السودانية والمجتمع المدني على حد سواء، وفتح آفاقًا جديدة للتعاون المستقبلي، خاصة في ظل حاجة السودان إلى دعم خارجي متوازن يعزز الاستقرار والتنمية معًا.

وتلعب اليابان دورا محوريا كأحد المانحين التقليديين للسودان، لا سيما في مجال الأنشطة الإنسانية والإغاثية. ففي مارس 2020، أعلنت الحكومة اليابانية عن تقديم ما يقارب 6 ملايين دولار أمريكي إلى عدد من المنظمات الدولية، من بينها منظمات تابعة للأمم المتحدة، بهدف تنفيذ مشاريع إنسانية تستهدف الفئات المتضررة من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية في السودان. ويعكس هذا التمويل التزام اليابان المستمر بدعم الاستقرار الإنساني والاجتماعي في المناطق الهشة داخل البلاد. وجاءت استجابة اليابان أيضا سريعة وفعالة في مواجهة الكوارث غير التقليدية، مثل كارثة الجراد الصحراوي وجائحة فيروس كورونا المستجد، حيث خصصت معونة عاجلة بلغت قيمتها 12.3 مليون دولار. وقد ساعد هذا التمويل في تعزيز قدرات السودان على احتواء الآثار السلبية لهذه الكوارث، سواء من خلال دعم الخدمات الصحية أو تأمين سبل العيش للمجتمعات التي تضررت من تداعيات الأزمات البيئية والصحية المتكررة.[xxxiii]

تتماشى هذه المساعدات الإنسانية مع فلسفة التعاون الإنمائي الياباني الذي يجمع بين الدعم العاجل والمشاريع طويلة الأمد. فالهدف ليس فقط تخفيف المعاناة الآنية، بل المساهمة في بناء منظومات قادرة على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية. وبذلك تحقق السياسة اليابانية منافع مزدوجة فهي تقدم أولاً مساعدات فورية للمحتاجين من خلال توفير المواد الأساسية للعيش الكريم، وثانيا، تسهم في تعزيز قدرة السودان على تنفيذ إصلاحاته السياسية والاقتصادية ضمن المرحلة الانتقالية الحالية.[xxxiv]

وتسعى اليابان إلى تعزيز وجودها العسكري داخل القارة، إضافة لأهمية هذا الوجود العسكري في خدمة مسائل أخرى تتصل بحماية المصالح اليابانية من شركات وأفراد مثل استخدام القاعدة العسكرية اليابانية بجيبوتي كنقطة عبور لإجلاء المواطنين اليابانيين إثر أعمال العنف التي اندلعت في جوبا – عاصمة جنوب السودان عام ٢٠١٤م، إضافة الى استخدامها في دعم المشاركة اليابانية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام كبعثة الأمم المتحدة بجنوب السودان في الفترة من ٢٠١٢– 2017.[xxxv]

كما قدمت اليابان الدعم للبلدان المتضررة من النزاعات والخارجة لتوها من الصراعات كأنشطة تنمية المجتمع المحلي في بوروندي للحد من الفقر، والتدريب المهني في السودان وجنوب السودان[xxxvi].

الخاتمة:

إن السياسة اليابانية تجاه أفريقيا، وتحديداً تجاه السودان، تعد أنموذجاً مهماً لفهم دور اليابان في القارة السمراء في ظل التحديات العالمية المعاصرة. عبر التعاون الإنمائي والمساعدات الإنسانية، أسهمت اليابان في دعم الاستقرار والتنمية في السودان، حيث تركت بصمة واضحة في مجالات مثل تطوير البنية التحتية، والتعليم، والصحة. إذ أن اليابان عبر آلياتها مثل وكالة التعاون الدولي "جايكا"، قدمت دعماً فاعلاً للشعب السوداني في مواجهة الأزمات الإنسانية، خاصةً في ظل النزاعات الداخلية والكوارث الطبيعية.

على الرغم من التحديات التي قد تواجه العلاقات بين البلدين، فإن السياسة اليابانية تظل تتمتع بمرونة واهتمام بالاستثمار في مشاريع استراتيجية تخدم الأهداف التنموية في السودان. يبرز التفاعل بينهما دليلا على قدرة الدول الكبرى مثل اليابان على لعب دور إيجابي في أفريقيا، خاصة في مجالات التعاون الاقتصادي والتقني، مما يعزز من مكانة اليابان كأحد الشركاء الموثوقين في مسار التنمية الأفريقية.

ومما تقدم، نجد ان السياسة اليابانية تجاه القارة الأفريقية قد شهدت تطوراً كبيراً، انتقل بالعلاقات الى مرحلة الشراكة وتعزيز المصالح

والمنافع المتبادلة، بعد ان كانت السياسة اليابانية تمثل مجرد تفاعلات واهتمامات تجارية محدودة بحكم الموقع الاستراتيجي للقارة الأفريقية، وحيازتها على مصادر الطاقة المهمة، فضلاً عن المعادن الأخرى ذات الأهمية في مجال القطاعات الاقتصادية والتجارية المهمة. الأمر الذي يؤشر إمكانية تطور السياسة اليابانية لارتكازها على المصالح الاقتصادية بالدرجة الأساس مع الاخذ بنظر الاعتبار الجوانب الإنسانية والثقافية والسياسية لدول القارة الأفريقية، ومنها السودان وبما يحقق عملية التنمية والتعاون والحوار المتبادل.

الاستنتاجات

1. اليابان أسهمت بشكل كبير في تعزيز التنمية في السودان من خلال مشاريع تنموية هادفة في مجالات الزراعة، البنية التحتية، والصحة، مما أدى إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في بعض المناطق السودانية.
2. قامت اليابان بتقديم مساعدات إنسانية كبيرة للسودان في إطار مساعدات عاجلة، خاصة في حالات الطوارئ مثل النزاعات والكوارث الطبيعية (مثل كارثتي الجراد الصحراوي وكورونا)، مما أسهم في دعم الاستقرار في السودان.
3. أن التعاون الياباني مع السودان كان مدعومًا بنقل الخبرات الفنية والتقنية، مثل التدريب المهني في مجال الري والزراعة، مما ساعد على زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين إدارة الموارد.
4. لعبت الوكالة التعاون الدولي اليابانية "جايكا" دوراً مهماً في تنفيذ مشروعات كبيرة في السودان، حيث ساعدت الوكالة في تنفيذ العديد من البرامج التنموية التي أسهمت في بناء القدرات المحلية وتعزيز الاستدامة.
5. قدمت اليابان معونات إنسانية عاجلة لدعم السودان خلال الأزمات الكبرى، مثل النزاعات الداخلية والكوارث الطبيعية، مما أظهر التزامها بدعم الاستقرار والسلام في المنطقة.
6. سعت اليابان الى توطيد علاقاتها مع السودان سياسيًا واقتصاديًا، حيث استهدفت السياسة اليابانية تقوية العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون في مختلف المجالات الاستراتيجية، مثل الطاقة والمياه.
7. اتجهت اليابان نحو تحقيق مصالح استراتيجية في أفريقيا من خلال سياساتها في السودان، حيث تركز على تعزيز شراكات اقتصادية وتنموية طويلة الأمد، مما يساهم في تنويع استثماراتها في القارة.
8. أن التحديات السياسية والاقتصادية في السودان، مثل الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، تؤثر في قدرة اليابان على تنفيذ مشروعاتها بنجاح وتحد من فاعلية التعاون الثنائي، مما يتطلب تكثيف الجهود لمواجهة هذه التحديات.

References:

First: Arabic Sources:

1. Reports:

4. African Strategic Report 2001-2002, Cairo, Institute of African Research and Studies, Cairo University, 2002.

Arabic and translated books:

Internet:

Research and studies:

University theses and dissertations:

2. . The development of the relationship between Japan and Sudan, and Japanese contributions to the African continent during the sixty years since the year Africa,https://www.sdn.emb-japan.go.jp/files/100090578.pdf Entry date 5/22/2025.

5. Umaima Bashir Shraim, Japanese Foreign Aid as a Tool of Foreign Policy 1970-1992, Master's Thesis, University of Jordan, 1996.

3. Algerian-Japanese relations are deep and strengthened after independence.https://www.aps.dz/ar/algerie/143973-2023-05-15-19-02-21, accessed on 4/23/2025.Japanese-Sudanese relations, Al-Bayan Magazine,https://nippontimes.net/japan-sudan-relations/ ، Entry date: 4/22/2025.

4. Amira Abdel Halim, The Other Face, Competition over Energy Resources in Africa, International Politics, Cairo, Al-Ahram Center for Strategic and International Studies, Issue 137, July 2014.

5. Ashour Lakosha, "International Competition in Africa and Its Impact on the State-Building Process," Journal of the Academic Researcher in Legal and Political Sciences, University Center of Aflou, Laghouat, Issue 7, 2021.

6. Ayman Azzam and Hajar Omran, Japanese Companies Seek to Boost Business in Africa, Al Mal Newspaper, https://almalnews.com/%d8%a7% Accessed: 4/20/2025Supporting Sudanese-Japanese relations.https://www.sudaress.com/suna/1479944 Entry date .2025/4/22

7. Fawzia Satti Muhammad al-Amin, Intisar Taj al-Sir Ahmad al-Daw, and Abdul Aziz Hussein Mutab al-Mazid, "The Role of Export Policies in Developing the Sudanese Export Sector: A Case Study of Gold Exports during the Period 2010-2015," Ramah for Research and Studies, Special Issue, Issue 50, December 2020.

8. Hoda Mitkis, "Egypt's Orientation Towards Asia in Light of Contemporary Developments," Egyptian-Asian Relations, Military Horizons Journal, Issue 1, 2017.

9. Ibrahim Abdullah Abdel Razzaq, Atta Allah Al-Jamal Shawqi, Studies in Modern and Contemporary West Africa, 1st ed., Cairo, 1998.

10. Ismail Al-Razzawi, Morocco's Relations with the Major Asian Powers, Japan as a Model, Issue 1, 2023.

11. Japan International Cooperation Agency, 2019 Report.

12. Japan Pledges $1 Billion in Aid to Africa, News and Reports, Al-Zaman Newspaper, Issue 50 1624, 1-10-2003.
13. Joseph Ramez Amin, The Japanese Perspective on African Issues, African Horizons Magazine, Egyptian State Information Service, Issue 38, Cairo, 2013.
14. Khaled Abdel Hamid, TICAD 4: A New Step Towards Strengthening African-Japanese Relations, African Horizons Magazine, Issue 28, Egyptian State Information Service, Cairo, 2008.
15. Khaled Hanafi Ali, African Oil: A New Focus of International Competition, International Politics, Cairo: Al-Ahram Center for Strategic and International Studies, Issue 164, April 2006.
16. Mahmoud Zakaria, Military Bases in Djibouti: Reality and Causes, at the Pharos Center for Consulting and Strategic Studies 28https://pharostudies.com/%D8/ Date of access: 4/23/2025.
17. Motives for Japan's geostrategic shift towards Africa,https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7585/%D8 ، Entry date .2025/4/20
18. Salwa Youssef Darwish, Western Aid and Its Role in Development in Africa, London: African Readings, 2012.https://qiraatafrican.com/1633/%D8 Entry date.2025/4/20 :
19. Sudan and Japan sign agreements in the fields of environment and health (SUNA) Sudan,https://sudanembassy.jp/sudan-and-japan-sign-agreements-on-environment-and-health-fieldssunasudan-ar/ Entry date:.2025/4/22
20. The 7th TICAD Summit in Japan and the Mechanisms of African-Japanese Cooperation, Journal of Diplomatic Affairs, Volume 3, Issue 4, 2019.
21. We will establish a project to produce electricity using solar energy in the Algerian desert.https://www.echoroukonline.com/%D Entry date.2025/4/23 :

- **Second: Foreign references:**
- **BOOKS**

22. Cüline Pajon, "Japan's Africa policy: Back to basics in times of crisis", Italian Institute for International Political Studies, Sep 2022, avail-able on: https://rb.gy/2mene , visited 22/4/2025.

- **Internet**

23. Japan in Africa, "Providing Quality Education to Ensure Growth and Stability" (Japan in Afri-ca, Vol.3, Aug 2016), available on: https://rb.gy/tefvw, visited 22/4/2025
24. Maritime Foundation, Nov 2020), available on: https://rb.gy/jzmxb visited date: 22/4/2025

25. Ministry of Foreign Affairs in Japan, "White Pa- (1) per on Development Cooperation 2020: Japan's International Cooperation" (Ministry of Foreign Affairs in Japan, 2020), available on: https://.rb.gy/ehfür visited date: 23/4/2025

26. Olav stokke, «Aid and political conditionality: core issues and state of art», in: Olav stokke, (ed.), Aid and political conditionality, (London: frank cass, 1995)

27. Operational Results of Technical Cooperation, ODA Loan and Grant Aid, JICA's Activities in Mauritius(Tokyo: the Japan International Cooperation Agency "JICA"

28. Raquel Shaoul, «Japanese Foreign Policy toward the Middle East 1973 to 1990: The Non Commitment Policy, The Asia-Pacific Journal: Japan Focus, vol. 3, no. 9 (September 2005)

29. Republic of the Sudan Data Collection Survey for Export Promotion System Final Report, October 2021

30. Shirato Keiichi, Japan's Strategic Interests in the Global South, CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES, May 2024

31. White Paper on International Trade Japan 1973, pp. 212-213.

---

[i] African Strategic Report 2001-2002 Cairo Institute of African Research and Studies, Cairo University, 2002, p. 243

[ii] Operational Results of Technical Cooperation, ODA Loan and Grant Aid, JICA's Activities in Mauritius(Tokyo: the Japan International Cooperation Agency "JICA"

[iii] African Strategic Report, 2001-2002, op. cit., p. 343

[iv] Amira Abdel Halim, The Other Side: Competition over Energy Resources in Africa, International Politics .Magazine, Cairo, Al-Ahram Foundation for Strategic and International Studies, Issue 137, July 2014, p. 143

[v] Salwa Youssef Darwish, Western Aid and Its Role in Development in Africa, London: African Readings, 2012.https://qiraatafrican.com/1633/%D8 Entry date.2025/4/20:

[vi] Olav stokke, «Aid and political conditionality: core issues and state of art», in: Olav stokke, (ed.), Aid and political conditionality, (London: frank cass, 1995), p. 12

[vii] Khaled Abdel Hamid, TICAD 4: A New Step Towards Strengthening African-Japanese Relations, African Horizons Magazine, Issue 28, Egyptian State Information Service, Cairo, 2008, p. 47

[viii] Umaima Bashir Shraim, Japanese Foreign Aid as a Tool of Foreign Policy 1970-1992, MA Thesis, University of Jordan, 1996, p. 14.

[ix] Ashour Lakosha, International Competition in Africa and its Impact on the State-Building Process, Journal of the Academic Researcher in Legal and Political Sciences, University Center of Aflou, Laghouat, Issue 7, 2021, p. 180

[x] Khaled Hanafi Ali, African Oil: A New Focus of International Competition, International Politics Magazine, Cairo: Al-Ahram Center for Strategic and International Studies, Issue 164, April 2006, p. 86.

[xi] Motives for Japan's geostrategic shift towards Africa ، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7585/%D8 ، Entry date.2025/4/20

xii Ibrahim Abdullah Abdel Razzaq, Atta Allah Al-Jamal Shawqi, Studies in Modern and Contemporary West Africa, Cairo, 1998, p. 57.

[xiii] Ayman Azzam and Hajar Omran, Japanese companies seek to strengthen their business in Africa, Al Mal Newspaper ، https://almalnews.com/%d8%a7% Entry date.2025/4/20 :

[xiv] Algerian-Japanese relations are deep and strengthened after independence ، https://www.aps.dz/ar/algerie/143973-2023-05-15-19-02-21 ، Entry date.2025/4/23

[xv] We will establish a project to produce electricity using solar energy in the Algerian desert ، https://www.echoroukonline.com/%D Entry date.2025/4/23 :

[xvi] Japan International Cooperation Agency, Report 2019, p. 11.

[xvii] Ismail Al-Razzawi, Morocco's Relations with the Major Asian Powers, Japan as a Model, Al-Tajdid Al-Arabi Magazine, Morocco, Issue 1, 2023, pp. 35-36.

[xviii] Hoda Metkes, The Egyptian Orientation Towards Asia in Light of Contemporary Developments, Egyptian-Asian Relations, African Horizons Magazine, Cairo, Issue 1, 2017, pp. 36.

[xix] Jay Maniyar, "Japanese and South Korean Engagements In The Horn Of Africa" (National Maritime Foundation, Nov 2020), available on: https://rb.gy/jzmxb visited date: 22/4/2025

[xx] Shirato Keiichi, Japan's Strategic Interests in the Global South, CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES, May 2024, p3-4

[xxi] Joseph Ramez Amin, The Japanese Perspective on African Issues, African Horizons Magazine, Egyptian State Information Service, Issue 38, Cairo, 2013, p. 126

[xxii] Joseph Ramez, Secretary of the Japanese Perspective on African Issues, African Horizons Magazine, previously cited source, p. 126

[xxiii] Japan pledges $1 billion to aid Africa, News and Reports, Al-Zaman Newspaper, Issue No. 1624, 10/1/2003, p. 8.

[xxiv] TICAD 7 Summit in Japan and the Mechanisms for Africa-Japan Cooperation, Diplomatic Affairs Journal, Vol. 3, No. 4, 2019, p. 308.

[xxv] Japanese-Sudanese Relations, Al Bayan Magazine ، https://nippontimes.net/japan-sudan-relations/ ، Entry date.2025/4/22 :

[xxvi] Republic of the Sudan Data Collection Survey for Export Promotion System Final Report, October 2021 Japan International Cooperation Agency, p87.

[xxvii] White Paper on International Trade Japan 1973, pp. 212-213.

[xxviii] Fawzia Sati Muhammad Al-Amin, Intisar Taj Al-Sir Ahmad Al-Daw, Abdul Aziz Hussein Mutab Al-Mazid, The Role of Export Policies in Developing the Sudanese Export Sector, A Case Study of Gold Exports during the Period 2010-2015, Ramah for Research and Studies, Special Issue, No. 50, December 2020, p. 23.

[xxix] Ministry of Foreign Affairs in Japan, "White Pa- (1) per on Development Cooperation 2020: Japan's International Cooperation" (Ministry of Foreign Affairs in Japan, 2020), available on: https://.rb.gy/ehfür visited date: 23/4/2025

[xxx] Cüline Pajon, "Japan's Africa policy: Back to basics in times of crisis", Italian Institute for International Political Studies, Sep 2022, avail-able on: https://rb.gy/2mene , visited 22/4/2025.

[xxxi] Raquel Shaoul, «Japanese Foreign Policy toward the Middle East 1973 to 1990: The Non Commitment Policy, The Asia-Pacific Journal: Japan Focus, vol. 3, no. 9 (September 2005), p. 3

[xxxii] Sudan and Japan sign agreements in the fields of environment and health (SUNA) Sudan ، https://sudanembassy.jp/sudan-and-japan-sign-agreements-on-environment-and-health-fieldssunasudan-ar/ Entry date.2025/4/22 :

[xxxiii] The development of the relationship between Japan and Sudan, and Japanese contributions to the African continent during the sixty years since the year Africa ، https://www.sdn.emb-japan.go.jp/files/100090578.pdf Entry date.2025/5/ 22

[xxxiv] Supporting Sudanese-Japanese relations ، https://www.sudaress.com/suna/1479944 Entry date .2025/4/22

[xxxv] . Mahmoud Zakaria, Military Bases in Djibouti: Reality and Reasons, at the Pharos Center for Consulting and Strategic Studies, October 28, 2020.https://pharostudies.com/%D8 /Entry date.2025/4/23 :

[xxxvi]) Japan in Africa, "Providing Quality Education to Ensure Growth and Stability" (Japan in Afri-ca, Vol.3, Aug 2016), available on: https://rb.gy/tefvw, visited 22/4/2025